Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Numéro 22 Décembre 2014
ISSN : 1112-234X

تحديات و آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

قطافي السعيد*

الملخـــــص :

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة المنظمة الوحيدة في العالم المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول. و تشكل إجمالي المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء أكثر من 90% من التجارة العالمية. و تسع الجزائر إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ 1987 من القرن الماضي ، و تواجه تحديات عدة على مستوى جميع القطاعات. و لقد قامت الجزائر بعدة خطوات من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. و هناك مجموعة من الفرص سوف تتاح للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المقدمة :

لقد عرف العالم المعاصر تطورات كبيرة و عديدة بعد الحرب العالمية الثانية ، و التحول الأكبر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و الموجة الجارفة نحو اقتصاد السوق بكل ما تحمله هذه الكلفة من خوصصة المؤسسات و تحرير الأسعار و المبادلات التجارية و تحرير سعر الصرف و دخلت كل دول العالم في عملية تخصيص و تعديل هيكلي للأزمة بما يتماشى مع الرؤية السائدة عالميا و أهم هذه المؤسسات الدولية صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة. و من خلال هذه المنظمات تعمل المنظمة العالمية للتجارة التي أنشات بعد جولة الأوروغواي 1994 على تنظيم هذه التبادلات التجارية التي تشكل أكثر من 90% من تبادلات التجارة الدولية تحت لواء هذه المنظمة. حيث تسعى كل الأطراف إلى تحقيق المزيد من الرقي و التطور و الرفاهية الاقتصادية. و في هذا السياق ظلت الجزائر بعيدة كل البعد على هذه التطورات و التحولات. و من أجل تدارك هذا التأخر تسعى الجزائر جاهدات إلى الانخراط في الاقتصاد العالمي. فهل يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من الوضع الحالي لاقتصاد الجزائر و ما هي الآثار المترتبة على هذا الانضمام. و للإجابة عن هذا السؤال عالجنا الموضوع في أربعة محاور و هي :

- التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة.

* أستاذ مساعد صنف (أ) على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والعلم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03

ISSN : 1112-234X

- الخطوات التي قامت بها الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الفرص التي تتاح للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

أولا : ماهية المنظمة العالمية للتجارة : من خلال هذا المحور سوف أتطرق إلى التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة و أهدافها و مبادئها.

1 – التعريف بالمنظمة العالمية للتجارة :

لقد تم إنشاء منضمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في 24 أكتوبر 1945 التي كانت تهدف إلى تحقيق هدف أساسي هو الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و إقامة علاقات بين الدول على أساس الاحترام لمبدأ المساواة بين الشعوب ، و انبثق على هذه المنظمة ستة هيئات و من بين هذه الهيئات المجلس الاقتصادي[1] و قد عقد هذا المجلس عدَة اجتماعات كان آخرها بهافانا الكوبية في 21 نوفمبر1947 حضره 57 مندوب في شكل مؤتمر و ضل منعقدا حتى 24 مارس 1945 ، و تم التوقيع على هذا الاتفاق الذي عرف باسم "ميثاق هافانا للتجارة و العمالة", و الذي نص كذلك على إنشاء منضمة جديدة تعرف باسم منضمة التجارة الدولية و قد عقدت عدة اجتماعات دولية في كل من هافانا و جنيف و فرنسا. الاتفاق على أن يتم عرضه على المجالس الشعبية و مجالس الشيوخ للدول الموقعة على الاتفاقية. و تبين بعد ذلك أن الدول الأعضاء في اللجنة لم تبادر في اتخاذ إجراءات التصديق و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت في ديسمبر 1950 أنها لا ترغب في عرض المشروع على الكونغرس الأمريكي. و في نفس الفترة قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة بعض الدول للتفاوض بغرض تخفيض الرسوم الجمركية و قد جرت هذه المفاوضات في جنيف السويسرية سنة 1947 ، و كانت هذه المفاوضات تجرى على أساس كل سلعة على حدى و بين دولتين و بعد ذلك تم تعميم هذه الاتفاقيات الثنائية و تم وضع اتفاق موحد متعدد الأطراف أطلق عليه اسم ـــــــ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة ـــــــ في 30 أكتوبر 1947 الذي أصبح يعرف باسم " GATT " وقع عليها 23 مندوب و أصبحت نافذة اعتبارا من جانفي 1948 و بلغ عدد الموقعين على الاتفاقية سنة 1963 في جولة كندي 62 دولة التي تمثل أكثر من 80% من التجارة العالمية في تلك الفترة. أن عدد الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كان في تزايد مستمر بين كل جولة من جولات المفاوضات حيث بلغ سنة 1993 ، 117 دولة موقع على الاتفاقية و التي تملك في تلك الفترة 95% من التجارة العالمية. و في تاريخ 12 أفريل بمدينة مراكش المغربية تم عقد ندوة جاءت بالاتفاق النهائي لجولة الأوروغواي "1986 – 1994 " الذي يدعو إلى تنظيم التجارة العالمية تحت إطار المنظمة للتجارة و تحقيق طموح الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية و التجارة.

ISSN : 1112-234X

إن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر المنظمة الوحيدة في العالم المتخصصة بالقوانين الدولية المنظمة للتجارة بين الدول. و هي منظمة لها شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد و تقوم بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء فيها، و تمثل منتدى للمفاوضات المتعددة الأطراف استنادا إلى كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي[2].

2 – أهداف و مهام المنظمة العالمية للتجارة :

المنظمة العالمية للتجارة كباقي المنظمات العالمية الأخرى تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي أنشأة لأجلها و من أهم هذه الأهداف[3] :

- ❖ تحرير التجارة الدولية و ذلك من خلال وضع آليات تضمن العدالة و الانفتاح بين الدول.
- ❖ العمل على حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء و متابعتها.
- ❖ تمكين الدول النامية على الانخراط في الاقتصاد العالمي.
- ❖ التوقف عن تقديم الدعم لكل السلع التي يتم تصديرها إلى الخارج من طرف كل أعضاء المنظمة.

مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ الأساسية أهمها[4].

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :** أي عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى حيث تتساوى كل الدول الأعضاء في طريق المنافسة، باستثناء الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين و الدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية و مناطق التجارة الحرة، و كذلك ما نفرضه للدول النامية لحماية صناعتها الناشئة.
- **مبدأ المعاملة الوطنية :** أي عدم التمييز بين المنتجات المحلية و بين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الضرائب المحلية كضريبة المبيعات أو من حيث فرض إجراءات أو قوانين.
- **مبدأ الشفافية :** و يقصد به توفير المعلومات لجميع أعضاء المنظمة و إبلاغهم بأي تعديل يطرأ على هذه السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالتصدير أو الاستيراد من طرف أي عضو في المنظمة.
- **مبدأ التجارة العالمية :** و يتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة و الكفاءة النوعية و السعرية للصناعات المصدرة.
- **مبدأ إلغاء القيود الكمية و استبدالها بالرسوم الجمركية :** أي إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات

ISSN : 1112-234X

- **مبدأ التشاور و التفاوض :** حيث تدعو المنظمة العالمية للتجارة كل أعضائها إلى التشاور و التفاوض و حل جميع النزاعات حول السياسات التجارية بالتفاوض.

ثانيا : الخطوات التي قامت بها الجزائر للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة.

لم تضع المنظمة معايير محددة أمام الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بل تحصل هذه الدول على العضوية الكاملة في المنظمة بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية و المتعددة الأطراف بينها و بين الدول الأعضاء.

1 – شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و لتحقيق ذلك لابد عليها من الالتزام بمجموعة من الشروط أهمها[5]. تطبيق جميع الاتفاقيات المنظمة بمجرد الانضمام إليها، بما في ذلك الإجراءات الخاصة و التفصيلية للبلدان النامية و احترام الفترة الانتقالية لهذه البلدان.

- قبول اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كلها و هي التي تحكم كل من السلع و الخدمات و الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
- قبول الاتفاقيات المتعددة الأطراف.
- تقديم التزامات محددة في مجال التجارة في السلع (التثبت الجمركي) على أن تكون النسبة مقبولة من طرف جميع الأعضاء في المنظمة.
- اتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية تكون مقبولة من طرف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.
- قبول مجموعة من الالتزامات الخاصة بالخدمات.

و على الجزائر الالتزام بتحقيق الحقوق الجمركية و كذلك مراعاة القوانين الصادرة من الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية GATT خاصة قانون تحديد قيمة المبادلات التجارية و القيام بإصلاحات في المجال الاقتصادي و ذلك بالاستمرار في إعادة الهيكلة الاقتصادية في جميع الميادين، فاقتصاد السوق هو تنظيم اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق و يحرص على تنظيمها. و ذلك بالالتزام بكل الشروط لتحقيق الخوصصة و المتمثلة في تحسين مناخ الاستثمار ، تشجيع القطاع الخاص و تطوير النظام المصرفي و النقدي و اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية للإنتاج.

2 – إجراءات الانضمام :

كانت الجزائر عضوا ملاحظا في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية منذ سنة 1987 تاريخ تقديم الطلب للانضمام، التي باشرت مفاوضاتها للانضمام إلى GATT، و تم تشكيل مجموعة العمل الخاصة بدراسة ملف الانضمام في 07 جوان 1987، و تعثرت المفاوضات لعدَة أسباب أهمها الصعوبات

ISSN : 1112-234X

و التحولات التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات. و في ختام جولة الأوروغواي ـــــــــــــ بمراكش في 01 أفريل 1994 التي كانت من نتائجها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة. طالبت الجزائر في 30 جانفي 1995 تحويل مجموعة العمل التي تشرف على المفاوضات من GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت من نتائج جولة الأوروغواي ـــــــــــــ بمراكش ـــــــــــــ في 01 أفريل 1994. و في سنة 1996 قدمت الجزائر لأول مرَة وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي و التجاري في الجزائر التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوزارية التي يشرف عليها وزير التجارة التي شكلت في 07 نوفمبر1994 و تم المصادقة على مذكرة الانضمام من طرف الحكومة الجزائرية في نهاية شهر ماي سنة 1996، و هي السنة التي تم فيها تقديم مذكرة الانضمام بصفة رسمية و التي نصت على سبعة محاور في 109 صفحات، وكانت تتمحور حول :

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية بعد التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

ب- تقديم كل القوانين و التشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة و شرح دقيق للأحكام و الإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

جـ- تقديم شرح و توضيح لتجارة السلع.

د- تقديم و شرح النظام الحالي في مجال تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

بعد هذين الإجراءين أي طلب الانضمام و تقديم مذكرة الانضمام باشرت الجزائر المفاوضات مع الدول الأعضاء و هي مفاوضات متعددة الأطراف يتم خلالها طرح مجموعة من الأسئلة الكتابية و الشفوية على الجزائر تتمحور حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفة الجمركية، الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، الإعفاءات، الإجراءات التعويضية، تنظيمات التصدير، المقاييس الصحية، الإحصائيات و المنشورات المتعلقة بالتجارة الخارجية. و المرحلة الثانية من المفاوضات ثنائية الأطراف يتم التفاوض من أجل تحرير تجارة السلع و الخدمات و التفاوض يتم على أساس كل عضو على حدى[6].

لقد قطعت الجزائر منذ أن بدأت المفاوضات سنة 1996 أشواط شاقة من المفاوضات بلغت 11 جولة و أجابت على أكثر من 1640 سؤال و عقد 93 اجتماعا مع 21 دولة ، و انطلقت الجولة الثانية عشر في مارس 2013 ، متعددة الأطراف و تكون متبوعة بسلسلة المفاوضات الثنائية مع 11 بلدا عضوا و بالرغم من ذلك لم يتم الحسم في الملفات المطروحة، و تم تعويض رئيس فوج العمل السفير البلجيكي السيد : " فرانسوا رد " بطلب من الجزائر بالسفير الأرجنتيني السيد : "ألبيرتو ديالوتو ALBERTO DIALOTTO " قصد تسريع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا : التحديات التي تواجه الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ISSN : 1112-234X

تواجه الجزائر تحديات كبيرة على مستوى جميع القطاعات و هذا راجع إلى المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و عدم نجاعة جميع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي، و تسعى جاهدة من أجل التخلص من هذه الصعوبات و الإسراع في عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و من أهم هذه التحديات[7] :

- إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يتطلب التنسيق على جميع مستويات بين مختلف مؤسسات الدولة و هذا لأنها عملية صعبة و معقدة و طويلة و تمثل مسألة استراتيجية بالنسبة للجزائر.

إن تأخر انطلاق المفاوضات الثانية إلى غاية 2002 راجع إلى الشروط التعجيزية التي فرضتها المفاوضات المتعددة الأطراف و التي يصعب تصنيفها في الوقت الحالي في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر. و بدأت الجزائر بعد جانفي 2002 في تحقيق الشروط اللازمة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- بعد جولة من المفاوضات التي بين الجزائر و ممثلي المنظمة العالمية للتجارة في 09 أفريل 2001 تلقت الجزائر انتقادات حادة من طرف رئيس المنظمة آنذاك السيد : "مايك موور MIRE MOORE" و قد تعثرت تلك المفاوضات بالرغم من أن الجزائر في نضرها في تلك الفترة قد أجابت على كل الملاحظات المقدمة من قبل شركائها التجاريين.
- من خلال نتائج هذه الجولة نلاحظ أن الجزائر لم ترقى بعد في تلك المرحلة إلى المعايير و المقاييس الدولية التي تعتمدها المنظمة العالمية للتجارة.
- غياب أي استراتيجية تفاوضية واضحة على المدى القصير و المتوسط و الارتكاز على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي.

عدم تقديم المفاوض للمفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة مع استعمال استراتيجية سياسية و هو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر ما هو اقتصادي أي عدم تبني المنطق في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة التي تتضمن بعدا تجاريا و اقتصاديا.

- عدم تحديد أي رزنامة و برنامج واضح و عدم دقة المعطيات المقدمة لاسيما الإحصائية.

فالملاحظ أن تغيير الحكومات بفقد مصداقية الملف الجزائري نتيجة عدم الاستقرار المؤسساتي.

- أمَا العراقيل الموجودة على الاقتصاد الجزائري نذكر منها :
- بطئ تجسيد الإصلاحات و التعهدات المقدمة قللت من وزن الملف الجزائري.

ISSN : 1112-234X

- عدم الإسراع في وضع سياسة تقارب بين الأوضاع السائدة في الأسواق المحلية و تلك السائدة في الأسواق الدولية.
- بطئ إصلاحات القطاع المالي و الخدمات بصفة عامة فالبنوك مثلا تعتمد على تشريعات لا تزال يميزها التحفظ خاصة تمويل المشاريع الاقتصادية و دعم المؤسسات الإنتاجية.
- الإدارة ، حيث لازلت البيروقراطية تعد أحد العوائق الأساسية في وجه المستثمرين الذين يترددون في الإقبال على الاستثمار في الجزائر بكل ما تحمله كلمة البيروقراطية من في استخراج الوثائق كالسجل التجاري و كبر عدد الوثائق المطلوبة لملفات الاستثمار و المدة الطويلة بالمقارنة مع الإجراءات المعتمدة في باقي الدول.

و هذا ما جعل حكم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر لا يتعدى 1,5 مليار دولار.

رابعا : الفرص المتاحة للجزائر في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن للجزائر فرص عديدة تتاح لها في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و هذه الفرص تستوجب من الدولة الجزائرية القيام بعدَة تدابير و وضع استراتيجية واضحة المعالم و الأهداف تتماشى و بفرضه عليها هذا الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق القواعد المنصوص عليها في اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

و هذا لتفادي الآثار السلبية التي تنجم على هذا الانضمام خاصة إذا علمنا أن حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لا يتعدى 1,5 مليار دولار سنة 2013.

1) الفرص المتاحة أمام الجزائر في ترقية القطاع الصناعي و يمكن تلخيصها في :

- إنّ دخول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجال المنافسة الحرة يستوجب دعمها و إعطاءها الامكانيات اللازمة للبقاء في السوق و هذا باستعمالها لمعايير جديدة تمكنها من منافسة منتوجات الدول الأخرى.
- تأهيل المؤسسات الجزائرية و العمل على حصولها على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية " ISO " حتى تتمكن من منافسة المؤسسات الدول الأعضاء.

ستعمل بعض المؤسسات الجزائرية إلى الدخول لأسواق الدول الأعضاء بكل جدية نتيجة العمل على حث المؤسسات الجزائرية الخاصة منها و العمومية على إنشاء شراكة مع المؤسسات الأجنبية للدول المتطورة قصد الاستفادة من خبرات في مختلف المجالات و التكنولوجيا و التسويق.

يمكن هذا الانضمام المؤسسات إلى إعادة النضر في الاهتمام بالجانب البحث و التطوير لأنه لا يتعدى في الوقت الراهن 0,5 % من رأس مال المؤسسات الجزائرية بصفة عامة بالمقارنة مع

ISSN : 1112-234X

المؤسسات الأجنبية خاصة منها التابعة للدول المتقدمة حيث أنها تخصص مبالغ كبيرة في هذا المجال يتعدى 07 % من رأس مالها.

– الاهتمام بالعنصر البشري و السعي إلى ترقيته و تكوينه و جعله العامل الحاسم في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الجزائرية كما هو الحال في بعض الدول مثل الصين و تركيا و الهند.

2) الخدمات: هناك فرص كبيرة متاحة أمام قطاع الخدمات بصفة عامة و تتمثل في :

– تطوير القطاع المصرفي في الجزائر نتيجة لدخوله المنافسة الحرَة مع باقي الدول الأعضاء، و هذا يمكنه من إزالة كل مظاهر البيروقراطية و الإجراءات و العوائق التي تضعها المؤسسات المصرفية الجزائرية أمام المستثمرين.

– كما يمنح الانضمام لقطاع السياحة فرصة للنهوض بهذا القطاع باستعمال استثمارات سياحية و هذا للموقع الخاص و الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال.

3) القطاع الزراعي[8]:

– فتح الأسواق الأجنبية للمنتوجات الزراعية محليا و كذلك دخول السلع الزراعية للدول الأعضاء بالمنظمة إلى السوق الجزائرية و هذا ما يجعل المنتجين الجزائريين مجبرين على تطوير و تحسين منتجاتهم حتى يتمكنوا من منافسة هذه المنتجات سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.

– يسمح الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بجلب استثمارات أجنبية في الجانب الفلاحي و بالتالي انتقال التكنولوجيا الجديدة في المجال الزراعي و خاصة الزراعة الصحراوية التي تتوفر على كل ظروف نجاحها.

– يسمح الإنفاق كذلك بالاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي، الذي يضع تحت ما يسمى بالصندوق الأخضر و يشمل مجالات عديدة من الري و البحوث الزراعية و الاكتفاء الذاتي و التدريب و مكافحة الأمراض الزراعية ، و إنشاء مخابر و كذلك الأنشطة اللازمة لخدمات التسويق الزراعي[9].

الخاتمة :

إن المنظمة العالمية للتجارة تعد الإطار القانوني و المنظم الوحيد في العالم الذي يهتم بمجال المبادلات التجارية بين الدول، و هذا عن طريق المفاوضات بين الدول الأعضاء بالمنظمة.

و الجزائر التي تسعى جهادة من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة و من خلالها الانخراط في الاقتصاد العالمي، و تواجه تحديات كبيرة.

من الناحية العملية تواجه الجزائر جملة من التحديات أبرزها اعتمادها الكلي على قطاع واحد و هو المحروقات إذ يشكل 97% من مداخيلها. هذه الوضعية تستوجب على الجزائر الابتعاد عنها تدريجيا

ISSN : 1112-234X

و ذلك بتأهيل المؤسسات الوطنية الخاصة منها أو العمومية للموجة المنافسة الشديدة من طرف المؤسسات الأجنبية و الاستفادة من الفرص التي تتيحها عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة خاصة على مبادئ : التمويل الاستثمار البحوث , التحكم في التكنولوجيا.

إن الاقتصاد الجزائري بجميع قطاعاته مجبر على التأقلم و التحولات التي يعرفها العالم في مجال المنافسة.

الهوامش:

1) حسين عمر – الجات و الخوصصة – دار الكتاب الحديث – القاهرة – 2002 ، ص 08.

2) عبد الحميد عبد المطلب – الجات و الآليات منضمة العالمية للتجارة العالمية من أوروغواي إلى سياتل و حتى الدوحة – الدار الجامعية – الإسكندرية – مصر2003 ، ص 176.

3) محمد إبراهيم عبد الرحيم – منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة – مؤسسة شباب الجامعة – مصر2008 ، ص 142–143.

4) يوسف سعداوي – دراسات في التجارة الدولية – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر – 2010 ، ص 115.

5) سليم سعداوي – الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة – دار الخلدونية للنشر و التوزيع – الجزائر ــ– ط1 2008 ، ص 53–54.

6) مصطفى بن بادة – مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – محاضرة بجامعة الجزائر03 – 24 فيفري 2014.

7) « L'intelligent » Revue hebdomadaire – politique et économique international – N° 2115 du 24 au 30 juillet –2001–P 144.

8) ناصر دادي عدوة – منتاوى محمد – الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام و النتائج المترقبة – دار المحمدية العامة – الجزائر – 2003، ص 137.

9) سمير اللقماني – المنضمة العالمية للتجارة – آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالها الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية – المكتبة الوطنية الرياض – ط1،2004 ص 133.

قائمة المراجع:

1) حسين عمر – الجات و الخوصصة – دار الكتاب الحديث – القاهرة – 2002.

2) عبد الحميد عبد المطلب – الجات و الآليات منضمة العالمية للتجارة العالمية من أوروغواي إلى سياتل و حتى الدوحة – الدار الجامعية – الإسكندرية – مصر.2003

3) محمد إبراهيم عبد الرحيم – منضمات اقتصادية دولية في زمن العولمة – مؤسسة شباب الجامعة – مصر.2008

4) يوسف سعداوي – دراسات في التجارة الدولية – دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر – 2010.

5) سليم سعداوي – الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة – دار الخلدونية للنشر و التوزيع – الجزائر – ط1 .2008

6) مصطفى بن بادة – مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – محاضرة بجامعة الجزائر03 – 24 فيفري 2014.

7) « L'intelligent » Revue hebdomadaire – politique et économique international– N° 2115 du 24 au 30 juillet –2001.

8) ناصر دادي عدوة – منتاوى محمد – الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة ، أسباب الانضمام و النتائج المترقبة – دار المحمدية العامة – الجزائر – 2003.

9) سمير اللقماني – المنضمة العالمية للتجارة – آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالها الحالية و المستقبلية بالدول الخليجية و العربية – المكتبة الوطنية الرياض – طبعة1. 2004